الأمم المتحدة

A/71/902–S/2017/419*

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
25 May 2017
Arabic
Original: French

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون
البند ٢٨ من جدول الأعمال
تقرير مجلس الأمن

مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

رسالة مؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة بلدي، يشرفني أن أنهي إلى علمكم ما يلي:

لقد وجّه إليكم رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي رسالة مؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧ تتعلق بقضية الصحراء المغربية (انظر: S/2017/405، المرفق).

وأودّ بادئ ذي بدء أن أُذكّر بعودة المغرب المظفرة والتاريخية إلى كنف أسرته الطبيعية والمؤسسية التي يمثلها الاتحاد الأفريقي، وذلك بفضل الدعم المؤثر من الأغلبية الساحقة من البلدان الأفريقية. وحظيت هذه العودة، التي تقررت بتوافق الآراء في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المنعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بترحيب المجتمع الدولي بأسره.

وستُسهم عودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقي في مجالات منها على الأخص تعزيزُ التعاون فيما بين بلدان الجنوب على صعيد البلدان الأفريقية، ودعمُ استراتيجيات الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة للقارة الأفريقية، ومكافحةُ الإرهاب، والتعاونُ من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار وحسن الجوار ووحدة البلدان الأفريقية.

وفيما يخص قضية الصحراء المغربية، تؤكّد المملكة المغربية من جديد موقفها الثابت منذ عقود، وهو الموقف المعرب عنه رسميا لدى من سبقوكم في منصبكم ولدى مجلس الأمن والجمعية العامة، ومفاده أن النظر في هذه القضية غير مخوّل إلا للأمم المتحدة، وتحديدا مجلس الأمن. وينظر مجلس الأمن في النزاع الإقليمي على الصحراء المغربية بمقتضى الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

080617 070617 17-08485 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وبناء على ذلك، يعرب المغرب مجددا عن رفضه القاطع لأي إقحام، كيفما كان، للاتحاد الأفريقي في قضية الصحراء المغربية، ولأي شكل من التعامل أو التفاعل أو التواصل بشأن هذه القضية بين الأمم المتحدة أو أمانتها العامة أو هيئاتها وبين الاتحاد الأفريقي أو هيئاته أو ممثليه، وذلك للأسباب الموضوعية التالية:

- تولي الأمم المتحدة النظر حصريا في قضية الصحراء المغربية بعد فشل منظمة الوحدة الأفريقية في تدبير هذه القضية.

- إجراء عملية المفاوضات الساعية إلى التوصل إلى تسوية سياسية لقضية الصحراء المغربية، تُقبل على نحو متبادل، تحت سلطة مجلس الأمن حصريا، ورعاية الأمين العام وبتيسير من مبعوثه الشخصي.

- عدم ورود أي إشارة إلى الاتحاد الأفريقي في قرارات مجلس الأمن المتعاقبة، بما فيها القرار ٢٣٥١ (٢٠١٧) المتخذ في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧. ولا تعهد تلك القرارات، عن وجه حق، بأي دور أو ولاية من أي نوع لا إلى الاتحاد الأفريقي، ولا إلى مجلس السلم والأمن التابع له، في عملية المفاوضات السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة.

- الالتزام الراسخ للمملكة المغربية بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي في جميع المسائل، باستثناء قضية الصحراء المغربية. والدافع إلى ذلك هو تبنّي الاتحاد الأفريقي منذ سنين موقفا صريحا لصالح الأطراف الأخرى، مما جعله يحيد عن شرط التزام الحياد في هذه القضية.

- من الصعب فهم تجاهل مفوضية الاتحاد الأفريقي لترحيب مجلس الأمن، في جميع قراراته بشأن الصحراء المغربية المتخذة منذ القرار ١٧٥٤ (٢٠٠٧)، ”بالجهود المغربية المتسمة بالجدية والمصداقية والرامية إلى المضي قدما بالعملية صوب التسوية“ من خلال مقترح المغرب للحكم الذاتي.

- تناقض موقف الاتحاد الأفريقي، وبالأخص إحياء خطط عفا عليها الزمن، رأت الأمم المتحدة أنه يتعذر تطبيقها وسبق وأن تخلى عنها مجلس الأمن، تناقضا مطلقا مع القرارات التي يدعو فيها مجلس الأمن إلى التفاوض على تسوية سياسية مقبولة على نحو متبادل، بناء على الواقعية وروح التوافق.

- تنافر الموقف المعرب عنه مع موقف ثلثي الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي لا تعترف بالكيان الوهمي المسمى ”الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية“.

- قيام مفوض السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وهو منصب ظل يتناوب عليه منذ إنشائه الدبلوماسيون الجزائريون حصرا، بتبني أطروحات الأطراف الأخرى، وشن حملة معادية شرسة متواصلة على المملكة المغربية.

- برهنة تقارير مفوضية الاتحاد الأفريقي، والبيانات الصادرة عن مجلس السلم والأمن، على تحيز واضح بشأن قضية الصحراء. ولعل مقارنة بسيطة بين تقرير الأمين العام (S/2017/307) وتقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن قضية الصحراء تبيّن فوارق على مستوى المضمون والنهج وتناول بعض التطورات في هذه القضية.

- تركيز تقرير الأمين العام على آخر التطورات، ومنطلقُه السعي إلى التوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض. أما تقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي فهو، على النقيض من ذلك، أسير للماضي ومنطلقُه العداء والمواجهة، إضافة إلى مضمونه المتحيز وغير المتوازن الذي يمتدح موقفا بعينه. وينطبق الأمر نفسه على دور البلدين المجاورين، وبالأخص الجزائر. فبينما يشير تقرير الأمين العام إلى أنه ''يمكن للجزائر وموريتانيا [...] أن يقدما إسهامات مهمة في هذه العملية، بل وينبغي لهما القيام بذلك''، لا ترد في تقرير المفوضية أية إشارة لدور ومسؤولية الجزائر في هذا النزاع.

- استباق منظمة الوحدة الأفريقية، عندما كانت قائمة، لنتائج المفاوضات السياسية الجارية تحت السلطة الحصرية لمجلس الأمن، بقبولها أن ينضم إليها كيان معلن ذاتيا ليس له أي مقوم من مقومات السيادة، ولا تعترف به لا الأمم المتحدة ولا أية منظمة إقليمية أو دون إقليمية.

ومن جهة أخرى، وخلافا للتأويلات المضللة من الأطراف الأخرى، لا يمكن على الإطلاق تأويل عودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقي على أنه قبول بالكيان الوهمي المسمى ''الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية''، لا من منظور القانون الدولي ولا من منظور ممارسات الأمم المتحدة. فالمغرب لن يعترف أبدا بهذا الكيان. والأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لا تعترف به.

وفيما يتعلق بجلسة مجلس السلم والأمن المعقودة في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٧ والمشار إليها في رسالة رئيس المفوضية، أودّ التأكيد على ما يلي:

- تعوّد الأطراف الأخرى على تصعيد مناوراتها قبل كل جلسة سنوية، يعقدها مجلس الأمن بشأن قضية الصحراء المغربية في شهر نيسان/أبريل، وذلك حتى تضغط على المجلس.

- قيام مفوض السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي هو مواطن جزائري، باستغلال الدور المنوط به، كي يجعل من مجلس السلم والأمن أداةً للدفع بمخططه المعادي للمغرب وتمرير موقف بلده من قضية الصحراء المغربية.

- افتقار البيان الصادر بعد تلك الجلسة إلى الموضوعية، وتعبيره عن تحيز سياسي صارخ. فمضمون البيان يتناقض تماما مع قرارات مجلس الأمن الذي تعود إليه وحده مسؤولية النظر في قضية الصحراء المغربية.

- قيام المغرب بتوجيه مذكرة شفوية (انظر المرفق) إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي، يعرض فيها بوضوح موقفه إزاء نظر مجلس السلم والأمن في قضية الصحراء المغربية، ويوضح فيها أن النظر في هذه القضية يعود إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وحده. وأُغفِلت عمداً الإشارة في البيان إلى هذه المذكرة وإلى الموقف المغربي، مما يؤكد تحيز مفوض السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ودسائسه وحملته الدبلوماسية ضد المغرب.

- بدلا من الاقتداء بالمغرب الذي يعمل جاهدا على تعزيز التعاون والتكامل فيما بين البلدان الأفريقية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والإنساني والسياسي، تواصل الأطراف الأخرى مناوراتها الهادفة إلى تقسيم أفريقيا عن طريق فرض إصدار ''بيانات'' بشأن قضية الصحراء المغربية، لا تعبّر عن مواقف الأغلبية الساحقة من البلدان الأفريقية، وتهدف إلى إفشال العملية

السياسية الجارية تحت سلطة مجلس الأمن وحده، ورعاية الأمين العام وبتيسير من مبعوثه الشخصي.

ويواصل مجلس الأمن بذل الجهود من أجل التوصل إلى تسوية للنزاع عن طريق التفاوض، كما يتضح من القرار ٢٣٥١ (٢٠١٧) الذي أعاد فيه المجلس التأكيد بشدة على ما كرّسه المجلس منذ عام ٢٠٠٧ من معالم نهائية للتسوية السياسية، ودعا فيه البَلَدان المجاوران إلى القيام بإسهامات مهمة في العملية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة.

وفي الختام، أودّ أن أؤكد مجددا التزامَ المملكة المغربية الراسخ بالعمل جاهدة، وبنية صادقة، معكم ومع مبعوثكم الشخصي المقبل، من أجل التوصل عن طريق التفاوض إلى تسوية سياسية للنزاع الإقليمي على الصحراء المغربية، في إطار المعايير التي حددتها قرارات مجلس الأمن المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٧.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٢٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) عمر **هلال**
السفير
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

مذكرة شفوية مؤرخة ١٩ آذار/مارس ٢٠١٧ موجهة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي من سفارة المملكة المغربية في أديس أبابا

تهدي سفارة المملكة المغربية في أديس أبابا تحياتها إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ وتودّ، بالإشارة إلى مذكرة المفوضية الشفوية رقم PSD/106/1/42265.17 التي وجهت فيها الدعوة إلى المملكة المغربية للمشاركة في الإحاطة الإعلامية بشأن الصحراء المقرر عقدها في ٢٠ آذار/مارس من هذه السنة، أن تسترعي انتباه المفوضية إلى ما يلي:

- تستعيد المملكة المغربية، بوصفها من الأعضاء المؤسسين للبنيان الأفريقي، مكانها الطبيعي في كنف أسرتها المؤسسية الأفريقية.
- الدافع إلى عودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقي هو عزمُه الراسخ على الإسهام في استراتيجيات الاتحاد الأفريقي من أجل تنمية أفريقيا ونمائها، وتصميمُه الشديد على العمل من أجل وحدة القارة وتحقيق السلام والأمن فيها.
- قضية الصحراء قضية ينظر فيها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتتناولها عمليةٌ سياسية تجري برعاية الأمين العام للأمم المتحدة. ويواصل مجلس الأمن، وفقا للفقرة الأولى من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة، تأدية مهامه فيما يتعلق بهذا النزاع بهدف التوصل عن طريق التفاوض إلى تسوية سياسية مقبولة على نحو متبادل.
- في هذا الصدد، وفي هذا الوقت الذي يعود فيه المغرب إلى كنف أسرته الأفريقية، يُرجى من كيانات الاتحاد الأفريقي أن تؤيد هذه العملية وتدعمها، وأن تتبنى من الآن فصاعدا موقفاً يتسق مع نسق معالجة قضية الصحراء في الأمم المتحدة.
- يُرجى من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بوصفه إحدى هيئات الاتحاد الأفريقي، أن يلتزم الحياد ويتحلى بالموضوعية في تناوله لقضية الصحراء.
- تأمل المملكة المغربية أن يتجنّب الاتحاد الأفريقي تبنّي أي موقف من شأنه المساس بحسن سير هذه العملية، وذلك بالأخص في ضوء انتخاب أمين عام جديد للأمم المتحدة ورئيس جديد لمفوضية الاتحاد الأفريقي.

وتغتنم سفارة المملكة المغربية في أديس أبابا هذه الفرصة لتعرب لمفوضية الاتحاد الأفريقي عن أسمى آيات التقدير.